

The reality of the ARTS and ATCI systems in the Algerian banking system

DJELAILA ABDEL DJALIL^{1,*}, MELLOUK OTHMANE²

¹ DJELAILA ABDEL DJALIL, Algeria, abd.djelaila@univ-adrar.edu.dz

² MELLOUK OTHMANE, Algeria, othmane.mellouk@gmail.com

ARTICLE INFO

Article history:

Received: 17/05/2024

Accepted: 14/06/2025

Keywords:

Banking Industry

Electronic Banking

Electronic Payment

Commercial Banks

Central Bank

JEL Code:

G21, G24, J33

ABSTRACT

Anyone who follows banking affairs or the banking industry in general is drawn to the great trend towards smart technology and digital technology. All banks are looking for electronic ways through which to present their banking products in a way that meets the needs and desires of the customer. Algeria, like other countries, has relied on two basic systems to provide its banking products to its customers in a manner Electronic, and this was embodied in the ARTS and ATCI systems, which recorded a qualitative leap in the field of electronic banking. This research paper learns more about the two systems and gives numbers that prove the effectiveness of these two systems in the Algerian banking industry.

واقع نظامي ARTS و ATCI في المنظومة المصرفية الجزائرية

جليلة عبد الجليل^{1,*}، ملوك عثمان²

¹ جامعة أدرار، الجزائر، abd.djelaila@univ-adrar.edu.dz

² جامعة أدرار، الجزائر، othmane.mellouk@gmail.com

معلومات المقال

تاريخ الاستقبال: 2024/05/17

تاريخ القبول: 2025/06/14

الكلمات المفتاحية

الصناعة المصرفية

الصيرفة الإلكترونية

الدفع الإلكتروني

البنوك التجارية

البنك المركزي

JEL Code: G21, G24, J33

المخلص

إن كل من يتابع الشؤون المصرفية أو الصناعة المصرفية بشكل عام ينجذب إلى الاتجاه الكبير نحو التكنولوجيا الذكية والتكنولوجيا الرقمية. تبحث جميع البنوك عن طرق إلكترونية لتقديم منتجاتها المصرفية بشكل يلبي احتياجات ورغبات العميل. اعتمدت الجزائر كغيرها من الدول على نظامين أساسيين في تقديم منتجاتها المصرفية لعملائها بشكل إلكتروني، وتجسد ذلك في نظامي ARTS و ATCI اللذين سجلا نقلة نوعية في مجال الصيرفة الإلكترونية. وتتعرف هذه الورقة البحثية على المزيد حول النظامين وتعطي أرقامًا تثبت فعالية هذين النظامين في الصناعة المصرفية الجزائرية

لم تبقى البنوك تلعب دور المتفرج بل شهدت طفرة وقفزة في التعاملات البنكية اعطت لهذا القطاع آليات وتقنيات جديدة، جعلته أكثر استجابة في تقديم خدماته، وبزغ في مجال الصناعة المصرفية ما يطلق عليه بالبنوك الإلكترونية. (وسيم محمد حداد، 2012، ص 65)

ويتيح هذا النوع لزبائنه الاستفادة من مختلف العمليات الخاصة بالبنك، وذلك في أمكنة تواجده، وذلك بواسطة قناة يوفرها المصرف، تتيح له إنجاز كل طلباته وهو جالس في مكانه، أي في غنى عن التنقل إلى محل البنك. (وسيم محمد حداد، 2012، ص 67)

ومنه يمكننا القول أن البنوك الإلكترونية هي تلك النوع من البنوك التي تسعى إلى تقديم منتجات مصرفية عن طريق وسائل وأجهزة إلكترونية، بحيث توفر على المستهلك المصرفي عبئ التنقل إلى محلاتها، وتساعد على الاستفادة من تلك الخدمات في أي وقت يطلب ذلك، وما يلاحظ حالة البنوك الإلكترونية أو الرقمية هو توفير البنك لقناة إلكترونية تصله بالزبون أو العميل فهذه القناة هي سبيل تواصل الزبون ببنكه لطلب الخدمة التي يرغبها أو يتطلع لها، كما تعتبر أيضا الوسيلة التي يقدم بها البنك منتجاته المصرفية لعملائه بكل دقة واحترافية وذلك من أجل اشباع رغبات وحاجات زبائنه.

1-2- أنواع البنوك الإلكترونية:

لقد أعدت العديد من الدراسات حول الأنواع التي يمكن أن تأخذها البنوك الإلكترونية، ونجد معظمها تضع هذه البنوك في خانة معينة، ويمكن أن نقول هناك ثلاثة صور أساسية للبنوك الإلكترونية على الإنترنت: هي (مداح عرايبي الحاج، بارك نعيمه، 2010، ص 62)

- **الموقع المعلوماتي:** وهو الصورة الدنيا من ألوان الصيرفة الإلكترونية، فمن خلال هذا الموقع يستعرض البنك معلومات وبيانات عن مجمل المنتجات المصرفية التي يقدمها؛
- **الموقع التفاعلي:** يستطيع الزبون من خلال هذا الموقع أن يتصل بالمصرف ويتبادل معه مجموعة من المعلومات كاستعمال البريد الإلكتروني وتحرير طلبات أو تصحيح بعض البيانات المتعلقة بالحسابات البنكية؛
- **الموقع التبادلي:** من خلال هذا الموقع يمكن أن نجد نشاطات مصرفية إلكترونية حيث يستطيع الزبون إدارة حسابه البنكي، كأن يسدد فواتير أو يقوم بالاستعلام عن أرصده البنكية أو إجراء حوالات إلى غير ذلك من تعاملات مع بنوك أخرى؛

1-3- خصائص الصيرفة الإلكترونية أو الرقمية:

يختص العمل المصرفي الإلكتروني بمجموعة من الصفات نلخصها فيما يلي (عبد الرزاق ابراهيمي وآخرون، 2020، ص 6):

- 1- **التطور السريع:** نظرا لارتباطها الوثيق بالتطور التكنولوجي الذي لا يزال مستمرا من جهة، وهدفها لتلبية رغبات العملاء المتغيرة بشكل دائم؛

2- تتسم الصيرفة الإلكترونية بالطبيعة الدولية: لأنها مقبولة من جميع الدول وتتم عبر فضاء إلكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم، لذلك فهي تساهم في توسيع قاعدة العملاء.

3- الانسيابية في العلاقة بين العميل والبنك: من خلال قنوات التفاعل الإلكترونية.

4- سهولة الدخول للأسواق الجديدة: توفير إمكانية الوصول إلى جميع الأسواق العالمية، وكذا العملاء في أي مكان.

5- إلغاء الحواجز الجغرافية: من خلال تقديم خدمات عالميه تصل إلى ابعد نقطة في الكرة الأرضية.

1-4- العناصر الرئيسية في الصيرفة الإلكترونية:

حتى يؤدي نظام الصيرفة الإلكترونية عبر الإنترنت خدماته إلى العملاء بصورة جيدة وجب توافر مجموعه من العناصر الأساسية لتشغيل هذا النظام، ونذكر منها (عبد الرزاق ابراهيمي وآخرون، 2020، ص6):

- الأجهزة: ممثلة في الشركات التي توفر خدمه الاشتراك في الإنترنت، وأجهزة التخزين وقنوات الاتصال والربط وأجهزة التسديد عن بعد.

- البرامج: تتمثل في أنظمة التشغيل ونظم إدارة قواعد البيانات وتطبيقات الأعمال المصرفية الإلكترونية وتطبيقات برامج الأمن.

- البيانات: تتضمن قواعد البيانات التي تحتوي على معلومات العملاء وحساباتهم.

- الموظفين: الكوادر البشرية المؤهلة للعمل المصرفي الإلكتروني، موظفي الإدارة وموظفي عمليات الكمبيوتر.

- المتابعة والتطوير: يعتبر التطوير أمرا مهما في مجال العمل المصرفي الإلكتروني القادر على إقحام الأسلوب الجديد في نظم المعلومات الإلكترونية، الذي يركز على التخطيط ، التنظيم التوجيه، التنسيق والرقابة.

- وسائل الحماية والأمان: يعد مفهوم الحماية والأمان أحد المكونات التقنية لتكنولوجيا المعلومات التي تستند عليها العمليات المصرفية الإلكترونية بشكل أساسي لتوفير إجراءات الأمن لحماية الأجهزة والمعدات والبرمجيات والشبكات وقواعد البيانات التي تشكل الأساس لبناء ثقة العملاء في البنك.

1-5- قنوات الصيرفة الإلكترونية:

تمثل قنوات الصيرفة الإلكترونية، القنوات التي من خلالها يتم تقديم خدمات أو منتجات الصيرفة الإلكترونية، ونذكرها كما يلي: (العياطي جهيدة، 2017، ص3)

1- الصيرفة عبر الصراف الآلي DAB & GAB: إن هذا الجهاز يشغل أوتوماتيكيا ولا يتدخل فيه الأفراد، إلا في حالات محددة كتزويده بالنقد، أو عملية الإحصاء، وهذا بالاعتماد على برامج معينة، ويقدم العديد من الخدمات المصرفية خلال 24 ساعة على 24 ساعة ويستلزم أن تكون حاملا لبطاقة بنكية صادرة من البنك؛

2- الصيرفة عبر الهاتف المحمول: تقدم خدمات مصرفية إلكترونية عبر جهاز الهاتف المحمول الذي يحتوي على برامج مثله مثل جهاز الحاسوب، ومن خلال شبكة الانترنت يمكن للعميل الاستفادة من خدمات مصرفيه متعددة؛

3- الصيرفة عبر التلفزة الإلكترونية (الشاشة الرقمية): في هذا النوع من انواع الصيرفة الإلكترونية يتم وصل كل من التلفزيون أو التلفاز، والكمبيوتر الخاص بالعمل، والكمبيوتر الخاص بالبنك من خلال شبكه رقمية، حيث يسمح ذلك للزبون الولوج إلى حاسب البنك للاستفادة من منتجات بنكية، ويجب أن يمتلك الزبون رقما سريا مسبقا؛

4- الصيرفة عبر الإنترنت: اتاحت الإنترنت للصناعة المصرفية فرصة اتصال وربط الزبون بالبنك، وذلك بواسطة القناة الإلكترونية التي تنشئها الإنترنت، فيستطيع العميل من خلالها الاستفادة من عدة خدمات بنكية؛

✓ مفهوم الوسائط الإلكترونية أو الرقمية المصرفية:

لنشأة منتجات بنكية إلكترونية يتطلب الأمر بالضرورة توفر وسائط إلكترونية داخل البنوك، ذلك أنها لها أهمية بالغة، ولا يتم أي عصنة أو تحديث لتلك الخدمات إلا من خلال هذه الوسائط، ولهذا نذكر التعريف الآتي للوسائط الرقمية أو الإلكترونية:

✓ تعريف الوسائط الرقمية أو الإلكترونية المصرفية: هي تقديم البنوك لمنتجاتها من خلال قنوات إلكترونية

أو رقمية تكون قابلية الولوج إليها مقتصرة إلا على المشاركين، وهذا تبعا لشروط تحدد مسبقا من طرف البنك (دراجي كريمو، بن دعاس زهير، 2016، ص55).

1-6- أهم أشكال الوسائط المصرفية الإلكترونية: من أهمها نذكر ما يلي (دراجي كريمو، بن دعاس زهير، 2016، ص55):

- **صيرفة الإنترنت**: يشير مصطلح بنك الإنترنت إلى تقديم المنتجات المصرفية آتيا أو بمصطلح آخر على الفور، حيث تخول للزبون الحصول على خدمات مصرفية يرغب فيها وهو في محل إقامته وفي أي وقت يشاء، ويمكن تلخيص ذلك فيما يلي:

- من خلال عملية الربط التي تقوم بها شبكة الانترنت بين أجهزة كمبيوتر الأفراد وأجهزة الكمبيوتر الخاصة بالبنوك يستطيع العملاء من إجراء عدة عمليات، كعملية تحويل النقود من حساب إلى حساب آخر، ومن بنك إلى بنك آخر أيضا، والقيام كذلك بعمليات المدفوعات أو الاستفادة من خدمات كشوفات الحسابات إلى غير ذلك من عمليات أخرى كالاستعلام على الخدمات البنكية التي يعرضها البنك أو تنفيذ عملية محاكاة لخدمة مصرفية معينة... إلخ؛

- **صيرفة الهاتف النقال**: يستعمل الهاتف النقال كقناة إلكترونية بالاستعانة بشبكة الإنترنت للوصول إلى كل ما يحتاجه الزبون من بيانات ومعلومات بنكية، كما يتم التواصل عن طريق الرسائل بين البنك والزبون تكون فحوى هذه الأخيرة حول عمليات مصرفية أو إبلاغ عن أرصدة إلى غير ذلك، ومن أمثلة الصيرفة عبر الهاتف المحمول التحويلات النقدية، طلب دفتر الصكوك، اشعار بإيداع رصيد جديد، إلى غير ذلك... إلخ ومن أبرز تلك الخدمات خدمة الرسائل القصيرة SMSING ؛

- **نظام التحويلات المالية الإلكترونية**: هو عبارة عن نظام يترتب عنه مجموعة من العمليات المالية من أهمها التحويلات والمدفوعات المالية، وهذا من حساب بنكي إلى حساب بنكي آخر، ومن مستلزمات هذا النظام أجهزة الكمبيوتر والهواتف النقالة إلى غير ذلك من وسائط؛

ويهدف هذا النظام بدرجة كبيرة إلى تسهيل المدفوعات والتعجيل بها، وكذا إجراء التسويات ما بين البنوك، وحتى ما بين المؤسسات المالية الأخرى، وحتى البنوك التجارية ومن خلال هذا النظام تستفيد من التسوية الفورية للأموال المدفوعة والمتلفات عبر حساباتهم المفتوحة لدى البنوك المركزية، كون هذه الأخيرة عبارة عن بنوك للبنوك التجارية.

2- واقع أنظمة الدفع الجزائرية:

2-1- تحديث أنظمة الدفع الجزائرية:

ترمي أنشطة تجديد وتحديث إلى التأثير في السلوك المصرفي للمستهلك الجزائري واعطائه انطبعا حسنا عن الجودة التي ترافق المنتجات البنكية، وتهدف أيضا إلى تسجيل آثار الأنشطة والعمليات الخاصة بالدفع خطوة بخطوة، أما عن الأهداف المرجوة فهي كالآتي: (دحيه رحاب، 2020، ص134)

- تقليص مدة معالجة العمليات المالية أي آجالها؛
- زيادة سرعة المبادلات ما بين البنوك وتأمينها؛
- تطوير تدفق واستخدام وسائل الدفع في الصناعة المصرفية؛
- زيادة المردودية للمصارف والارتقاء بجودة خدماتها؛
- تحسين صيرفة النشاط الاقتصادي؛
- ضمان متابعة العمليات خطوة بخطوة؛

• فوائد للجهات النقدية (المجلس النقدي المصرفي وبنك الجزائر)

- تقادي التداول في المعاملات بالسيولة، والدفع نحو الإلكترونية في المعاملات، للرقابة أكثر على حركية الأموال، وتقليل تكاليف التداول؛
- تدنية المخاطر المصرفية، مواكبة ومطابقة للمعايير الدولية في مجال تأمين وسلامة أنظمه الدفع؛

• الفوائد المتعلقة بالنظام المصرفي:

- زيادة جودة الخدمات التي تقدمها البنوك، وهي أداة لجذب زبائن جدد؛
 - التوجه نحو النقود الكتابية، لتقادي طلب الودائع، بشكل يسمح بإنشاء قاعدة صلبة للسيولة، وبتكلفة منخفضة؛
 - الحد والتقليل من المخاطر التشغيلية الناجمة عن الأنظمة، وتسوية الأرصدة الجارية في الأوقات المناسبة؛
 - خفض التكلفة المنجزة عن تقديم المنتجات؛
- ويجب التنويه إلى أن الاعتماد على أنظمة الدفع الحديثة هو سبيل محتوم أمام البنوك يجب اتهاجه والعمل عليه، وهذا لعدة اعتبارات أهمها الزيادة من عامل الرضا لدى الزبائن، التقليل من المخاطر التي تصاحب وسائل الدفع التقليدية، كذلك مساعدة صناع قرار السياسة النقدية لقاء تأثير هذه الانظمة على حجم السيولة النقدية المتداولة في الاقتصاد الوطني.

وبالتالي نتضح لنا الرؤية حول أهمية تحديث أنظمة الدفع في المنظومة الجزائرية، وذلك بالنتائج المرجوة منها حيث هذه الأنظمة تعمل على تقليص مدة معالجة العمليات المصرفية بمختلف أشكالها، وكذا تزيد من هامش الأمان للعمليات البنكية، خاصة ما بين البنوك، كذلك تسمح بتدفق واستعمال بيانات المتحصل عليها باستخدام وسائل الدفع الإلكتروني في النظام البنكي، وتساعد في التقليل من المخاطر التشغيلية التي تحيط بالعمل المصرفي، ولعل من

أبرز تلك الايجابيات تقليص استعمال النقود في لونها السائل أي السيولة النقدية، كما أن الدفع الإلكتروني يساعد على خفض تكاليف معالجة العمليات المصرفية، حيث يستغنى المصرف من عمليات النقل، وتأمين السيولة النقدية وتسيير العمليات بتكلفة مرتفعة إلى غير ذلك، كما أنها تنعكس إيجاباً على الأداء الاقتصادي للبلاد.

2-2- أهداف نظام الدفع الإلكتروني الجزائري:

يتكون هذا نظام من مجموعة متكاملة من البنى التحتية الإلكترونية، خاصة ما تعلق بتكنولوجيات الإعلام والاتصال، وقد جاءت أهداف هذا النظام لتقضي على نقائص نظام الدفع الكلاسيكي أو التقليدي والتي عانت منه المنظومة البنكية الجزائرية والمتمثلة فيما يلي: (بصيري محفوظ، 2019، ص63):

- وضع وتفعيل نظام المقاصة عن بعد للوكالات البنكية مهما كان موقعها ودرجة نشاطها، بحيث كل البنوك تشارك في نظام المقاصة؛
 - تقليص مدة التحصيل للقيم المالية (الشيك، أمر بالتحويل، ورقه تجارية... إلخ) في مدة زمنية لا تتعدى ثلاثة أيام على الأكثر، مع العلم أن هذه العملية كانت تستغرق مدة تتعدى شهراً كاملاً في السابق؛
 - زيادة مستوى الأمان لعمليات المبادلة بين البنوك، بتوفير إطار أمني كامل لكل المبادلات المصرفية التي أصبحت تتم عبر قناة اتصال إلكترونية، عكس ما كان عليه سابقاً الذي كان يتعامل بطرق تقليدية كالطرود البريدية، وهذه الأخيرة غير مؤمنة لهذه التبادلات؛
 - تسهيل الإجراءات مع تدنية الأخطار والأخطاء؛
 - تحسين وضعية خزينة البنك وكذلك خزينة المؤسسات مع حسابات الأفراد، وهذا عن طريق تحصيلهم للأموال؛
- ## 2-3- إدارة وتسيير النظام المركزي للدفع الإلكتروني:

يعنى النظام المركزي للمقاصة غير التقليدية أو كما تسمى عن بعد أو الإلكترونية، بعدة مهام وتتمثل في: (بصيري محفوظ، 2019، ص63):

• بالنسبة للمشاركين:

إدارة عمليات المشاركين فيه وهم:

- المشاركون المباشرون لهم أرضية للإعلام الآلي ملكا لهم؛
- المشاركون غير المباشرون يستعملون أرضية المباشرين؛

• إدارة وتسيير المبادلات:

تختص بالمبادلات بين المشاركين وتتمثل في:

- حجم الكتلة النقدية؛
- حجم القيم المالية؛
- بيانات وأرقام، صور الصكوك المتبادلة بواسطة سكانير؛
- رسائل للإشعار؛

-نشریات للإعلام ملخصة يوميا(لوائح أجال للتسوية، خلاصة التسوية لكل المشارک؛

- نشریات إحصائية(أرقام عن العمليات)؛

• إدارة وتسيير المقاصة الإلكترونية:

يعد تاريخ تسديد المشارکین أمرا مهما بالنسبة للجهاز المركزي لمراقبة المشارکین، حيث ابتداء من هذا التاريخ يقوم بإنشاء ملف يسمى ملف التسديد المسبق للأرصدة، ثم بعد هذا يقوم نظام ARTS باستلام اشعار السداد ويقوم بدوره بإرسال تقريراً إلى كل مشارک حول تسديداته، ولكن تعترض هذا بعض الحالات الخاصة، كحالة نقص الرصيد الخاص بالمشارک فيقوم نظام ARTS برفض العملية ويعيد حساب عمليات المقاصة من جديد ويحذف العمليات التي تكون ناقصة للرصيد.

2-4- نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل ARTS:

• تعريف ARTS:

لقد اعطى النظام رقم 04 05 المؤرخ في 13 أكتوبر 2005 تعريفا لنظام ARTS على أنه نظام داخلي للبنك المركزي الجزائري (بنك الجزائر) يصبو إلى رفع جودة المنتج المصرفي، وبالأخص أنظمة الدفع وهذا مرافقة ومسايرة للمعايير العالمية ويسمى في مختلف دول العالم بـ (RTGS)، حيث أن مهمته تحويل المبالغ المالية التي تفوق أو تساوي 1.000.000.00 دج (مليون دج) ما بين البنوك التجارية الجزائرية والمشارکین بصفة عامة، وهذا في أجل لا يتعدى ثلاثة أيام بعد القيام بالعملية البنكية، ومن متطلبات هذا النظام أمرين مهمين وهما كفاية الرصيد، وصحة رقم حساب البنكي المكون من 20 عدد (RIB).

ويعرف أيضا على انه انجاز أوامر العملاء الخاصة بالتحويلات المصرفية وحتى الخاصة ببريد الجزائر في زمن حقيقي وفق أساس إجمالي، كما أنها تتم عملية تحويل بعملية تحويل أخرى، كما أن المبلغ المعالج يجب أن يفوق واحد مليون دينار جزائري، كما يعالج عمليات التحويل السريعة ذات المبلغ الأقل مليون دج حسب رغبة العميل (تومي ابراهيم، 2017، ص 443)

يعد نظام ARTS تجربة ناجحة في الجزائر، نظرا لتعميم هذا الأخير في جميع البنوك التجارية بالإضافة إلى الخزينة العمومية وبنك الجزائر، ويتم الاشراف على هذا النظام من قبل بنك الجزائر بنك البنوك، ولقد قضى على العديد من العقبات التي كانت تواجه المنظومة المصرفية الجزائرية، من بين ذلك طول مدة المعالجة خاصة المعاملات المالية ما بين الولايات، وكذلك خطر التعامل بالسيولة النقدية، صف إلى ذلك تكاليف تسوية تلك المبادلات المالية، مع دخول ARTS حيز الخدمة، سهل وسرع التحويلات المالية في نفس وكالات البنك وما بين بنك وبنك آخر، وما يجب التفرة بينهما هو المبلغين، أولهما ما يفوق أو يساوي واحد مليون دينار جزائري، وهذا يتم تسويته بنظام RTGS في أجل ثلاثة أيام بعد تاريخ تسجيل العملية، والمبلغ الذي يكون أقل من واحد مليون دينار جزائري يتم تسويته بنظام ARTS في أجل لا يتعدى ثمانية وأربعون ساعة من تاريخ تسجيل العملية بأمر تحويل يمضيه الزبون، وبهذا النظام واكبت الصناعة المصرفية الجزائرية أحدث العمليات المصرفية دوليا.

• أهداف ARTS :

- يصبو ARTS إلى إنجاز الغايات التالية (لعايب وليد، 2018، ص 149):
- تدنية التكلفة الكلية للعمليات الدفع؛
- اختصار وقت معالجة عمليات التسوية والدفع نحو استخدام النقود الرقمية؛
- مواكبة المعايير الدولية في تسيير مخاطر السيولة؛
- الحد من ظاهرة تبييض الأموال من خلال تمكين بنك الجزائر من مراقبة التحويلات المالية؛
- إدارة السيولة لدى البنوك الابتدائية بطريقة أمثل؛

• وظائف المتعاملين والمشاركين في نظام ARTS:

نلخص مهام ARTS لدى مستخدميه و مشاركين هذا الأخير كآلاتي: (زغدار أحمد ، 2015، ص11):

• بالنسبة للبنك المركزي:

- المعاينة بدقة لكل أمر انتظار؛
- معالجة كل أمر حسب طبيعته؛
- تكون التسوية في آخر اليوم؛
- تسيير ومراقبة الحساب لكل عملية معالجة من خلال ARTS .

• بالنسبة للمشاركين:

- استلام ومراقبة كل أمر وملائمته؛
- إصدار واستلام الأوامر بنظام ARTS ؛
- متابعة خط انتظار كل مشارك مباشر أو مشارك غير مباشر؛

2-5- نظام المقاصة الإلكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض:

• تعريف نظام ATCI:

نص على هذا الأخير النظام 05-06 المؤرخ في 15 ديسمبر 2005 المتعلق بمقاصة الصكوك وأدوات الدفع الخاصة بالجمهور العريض، ويصبو إلى وضع مقاصة من خلال أمر الدفع خاص بالجمهور، ويحدد زيادة على ذلك مسؤولية المسير لهذا النظام، وكل مشارك فيه وأسس استغلاله، وقد أطلق بنك الجزائر عليه اسم نظام الجزائر للمقاصة المسافية ما بين البنوك ويتعلق الأمر بنظام ما بين البنوك للمقاصة الإلكترونية للصكوك والسندات والتحويلات والاقتطاعات الآلية والسحب والدفع باستخدام البطاقة البنكية، ويقبل ATCI إلا التحويلات التي تقل قيمتها عن 1.000.000,00 دج، وتشغل تبعا لطريقة المقاصة المتعددة الأطراف لأوامر الدفع، وتتم تسوية الأرصدة في نظام ARTS. (تومي إبراهيم، 2017، ص446)

• أهداف المقاصة الإلكترونية (ATCI):

إن أهداف نظام المقاصة الإلكترونية تتمثل فيما يلي: (لعايب وليد، جوان 2018)

- جعل التبادل أوتوماتيكيا؛ لكل عملية يقوم بها المتعاملون ما بين البنوك؛
- تقليص المدة التي تستغرقها عملية التحصيل مقارنة بالعمليات التي يقوم بها كل مصرف؛
- زيادة ضوابط أمن العمليات تقاديا لخسائر أو مشاكل في المحاسبة؛
- مركزة أرصدة التسوية؛
- إدارة النقود في صورتها السائلة بطريقة أفضل على مستوى البنوك الابتدائية؛
- زيادة عنصري التحكم والمراقبة للبنك المركزي على الكتلة النقدية في إطار تحديث وسائل الدفع في السوق المصرفية الجزائرية خصوصا تلك المتعلقة بالمبالغ الصغيرة؛

3- واقع المعاملات بنظمي ARTS و ATCI في الجزائر:

3-1- التحويلات المعالجة بنظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة ARTS

الجدول 01: قيمة العمليات المعالجة بنظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة

القيمة بمليار دينار

السنوات	2019	2020	2021	2022
مبلغ العمليات المعالجة	95.759,280	89.758,439	71.090,145	81.929,140

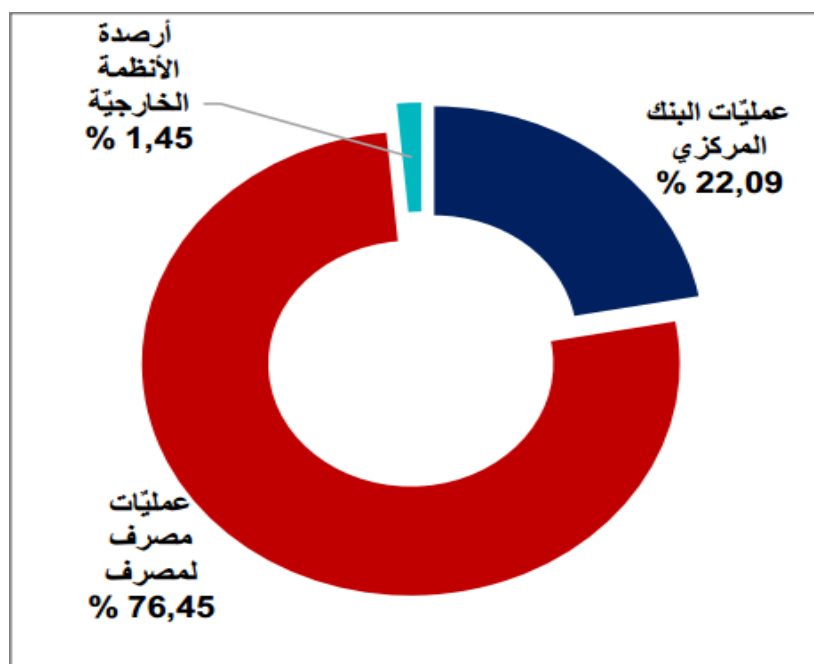
المصدر: تقارير بنك الجزائر 2020 إلى 2022

نلاحظ أن نظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعجلة شهد انخفاض قدره 6.27% من سنة 2019 إلى سنة 2020، واستمر في الانخفاض حتى سنة 2021 بـ 20.80% عما كان عليه في 2020، إلا أنه شهد ارتفاع معتبر سنة 2022 قدر بـ 15.25%.

كما تجدر الإشارة إلى أن العمليات التي قام بها البنك المركزي ضمن هذا النظام تمثل الحصة الأكبر حيث تتجاوز 50% من إجمالي القيمة، إذ بلغت 64.11% سنة 2020 مقابل 24.65% من عمليات مصرف لمصرف، وفي سنة 2021 قدرت نسبة العمليات التي قام بها البنك المركزي 55% وسنة 2022 بـ 52.89%، أما عمليات مصرف لمصرف فمثلت نسبة 29.74% سنة 2021 و31.32% سنة 2022.

ومن حيث شرائه المبالغ فإن نسب تحويلات الأموال التي يفوق مبلغها 1 مليون تجاوزت 90%، أما تحويلات الأموال التي يقل مبلغها 1 مليون فلم تتعدى 01%.

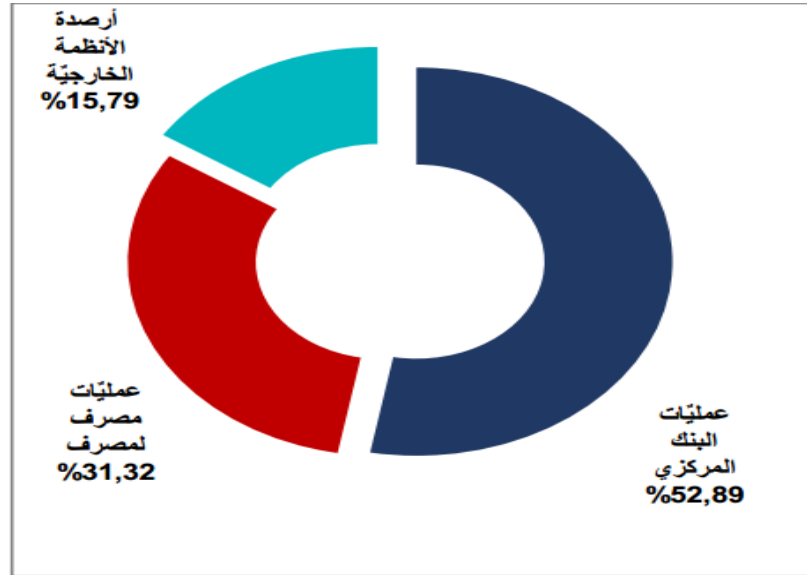
الشكل 01: حجم العمليات المعالجة بنظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة



المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات من 2020 إلى 2022

نستطيع القول انطلاقاً من الشكل أعلاه أن حجم عمليات مصرف لمصرف في إطار نظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعجلة، سجل أعلى نسبة وهي 76.45% وهذا بالنظر إلى عدد البنوك الناشطة في السوق النقدية، يليها عمليات البنك المركزي بـ 22.09% ثم الأنظمة الخارجية بـ 1.45%. وبالنظر إلى قيمة العمليات، فالشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل 02: قيمة العمليات المعالجة بنظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة حسب طبيعة العملية



المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات من 2020 إلى 2022

نلاحظ أن عمليات البنك المركزي تحتل أعلى نسبة بـ 52.89% وهو ما يعادل 43.333,45 مليار دينار، ثم تليها عمليات مصرف لمصرف بـ 31.32% أي ما يعادل 25.658,267 مليار دينار، ثم الأنظمة الخارجية بـ 15.79% أي بـ 12.937,419 مليار دينار.

3-2- المدفوعات المعالجة من خلال نظام المقاصة الإلكترونية:

الجدول 02: قيمة المدفوعات المعالجة من خلال نظام المقاصة الإلكترونية

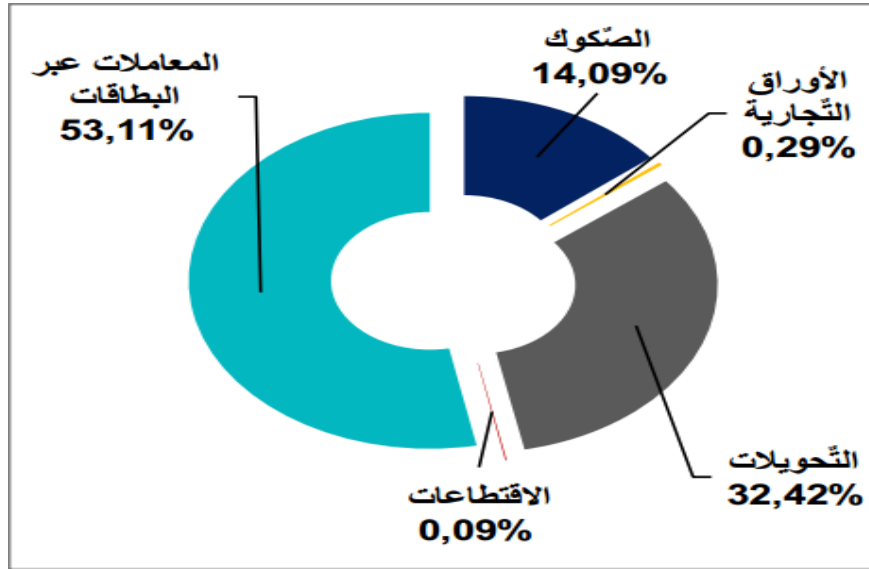
القيمة: بمليار دينار

السنوات	2019	2020	2021	2022
مجموع العمليات عبر المقاصة	17.474,087	16.140,316	17.980,117	20.166,329

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات 2020 - 2022

قام نظام المقاصة الإلكترونية بتسوية ما يفوق 17.000 مليار دينار عام 2019 وسجل تراجع قدره 7.63% ثم سجل ارتفاع سنة 2021، 2022 بنسبة 11.40%، 12.16% على التوالي. وبالنظر إلى طبيعة وسائل الدفع المعالجة في المقاصة فقد سجلت مقاصة الصكوك أعلى نسبة، إذ تتجاوز 84%، أما الأوراق التجارية فلم تتجاوز 02% ونفس الأمر بالنسبة للمعاملات عبر البطاقات.

الشكل 03: حجم المدفوعات المعالجة من خلال نظام المقاصة الإلكترونية

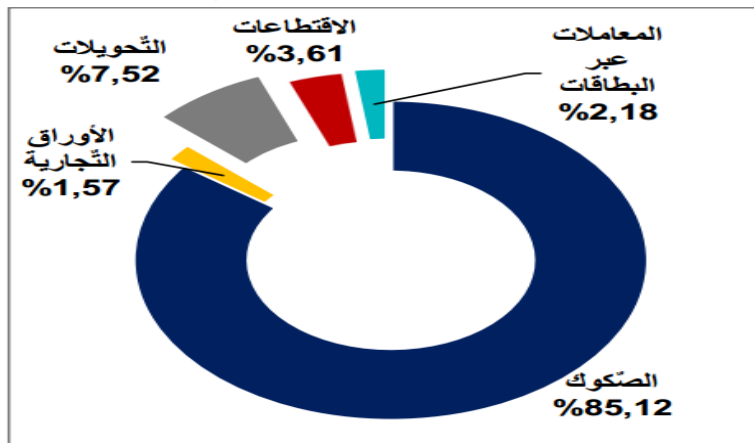


المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات من 2020 إلى 2022

والدائرة النسبية أعلاه توضح حجم التحويلات المعالجة عبر نظام المقاصة سنة 2022، فنلاحظ أن المعاملات عبر البطاقات سجلت أعلى نسبة من حيث الحجم المعاملات بنسبة 53.11% ثم تليها التحويلات، فالصكوك، ثم الأوراق التجارية، والاقتطاعات.

أما من حيث قيمه المعاملات فالشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل 04: قيمة المدفوعات المعالجة من خلال نظام المقاصة الإلكترونية



المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات من 2020 إلى 2022

انطلاقاً من الشكل نلاحظ أن قيمة الصكوك المعالجة عبر المقاصة سجلت أعلى نسبة إذ تجاوزت قيمتها 17.165,394 مليار دينار، ثم التحويلات بنسبة 7.52% أي ما يعادل 1.516,462 مليار دينار، وتليها

الاقتطاعات بنسبة 3.61% أي ما يعادل 728,929 مليار دينار، والمعاملات عبر البطاقات في المرتبة الرابعة بنسبة 2.18% ما يعادل قيمة 438,833 مليار دينار، وفي الأخير الأوراق التجارية 1.58% بقيمة 316,711 مليار دينار.

الخاتمة:

بعد التطرق إلى أنظمة الدفع الإلكتروني في البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر، والتطرق إلى جهود الإصلاحات الحاصلة في مجال تحديث وعصرنة البنى التحتية و أنظمة الدفع الإلكترونية في النظام المصرفي الجزائري، والتي تهدف إلى مواكبة التطورات الحاصلة على المستوى الدولي، وهذا من أجل تحسين الخدمات للزبائن والتقليل من المخاطر، فهناك طفرة في هذا المجال خاصة مع النظامين محل الدراسة، فهناك تطور ملحوظ مقارنة بالطرق التقليدية المعتمدة في المنظومة المصرفية قبل 2006، ومن خلال هذه الدراسة المتواضعة، نتمنى تعميم خدمات بنكية رقمية أخرى كفيلة بتلبية رغبات المستهلك المصرفي الجزائري، وتشجع رأس المال الأجنبي، ويمكن القول أن الدراسة توصلت إلى ما يلي:

- يحتل النظامين ARTS و ATCI أكبر شريحة من حجم المدفوعات، التي تفوق المليون دينار جزائري، النسبة الأكبر تفوق 90%.
- سيطرة الصكوك والتحويلات على حجم المعاملات البنكية التقليدية والإلكترونية، مع نقص التعامل بالأوراق التجارية.
- نجاح النظامين ARTS و ATCI يمكن اعتباره كتجربة وخبرة جزائرية، يمكن لها أن تعمم إلى خدمات أخرى.
- نسبة المعاملات عبر البطاقات البنكية كبيرة من حيث عمليات السحب، وتبقى التحويلات وعمليات الدفع ضعيفة مقارنة بتلك، ومن هنا وجب الاكتراث بهذه الخدمة لتخفيف الضغط على النظامين السابقين.
- العمل على تكييف سلوك المستهلك المصرفي في الجزائر مع الأعمال المصرفية الرقمية.
- تشجيع البنوك التجارية لإحلال المعاملات الرقمية في عمليات البنكية الروتينية، خاصة مع توافر وسائل الاعلام والاتصال بشكل يساعد على ذلك.
- ضرورة التسريع في سن تشريعات تحمي الزبون والبنوك حالة الولوج إلى عالم الصيرفة الإلكترونية بشكل أوسع مما نحن عليه، خاصة ما تعلق بالتعاملات مع الدول الأخرى.

المراجع:

- وسيم محمد الحداد وآخرون، "الخدمات المصرفية الإلكترونية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012.
- العياطي جهيدة، محمد بن عزه (2017)، "تطور الخدمات المصرفية الإلكترونية بين وسائل الدفع الحديثة والتقليدية- تحليل إحصائي حديث لواقع وأفاق تطور الصيرفة الإلكترونية في الجزائر"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، العدد 02 المجلد 03.

- بصيري محفوظ، "نظام الدفع الإلكتروني" الجزائري كآلية لتطوير وسائل الدفع الجديدة مجله دراسات وأبحاث، العدد4، المجلد11، أكتوبر 2019.
- لعايب وليد، "تقييم تجربة نظام الدفع الإلكتروني الجزائري في ظل ثورة التكنولوجيا المصرفية"، -دراسة مقارنة-، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، العدد 02، العدد 04، جوان 2018
- تومي إبراهيم، "تقييم تجربته استخدام نظامي التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل ARTS والمقاصة الإلكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض (ATCI) في النظام المصرفي في الجزائري خلال العقد من الزمن 2006-2015"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 17، المجلد01، 2017.
- دحية رحاب، "اثر التطور التكنولوجي على انظمه وسائل الدفع مع الإشارة إلى حالة الجزائر - دراسة تحليلية-" ، أطروحة دكتوراه، تخصص ماليه بنوك و تأمينات، جامعه الجزائر 3، 2019-2020
- دراجي كريمو، بن دعاس زهير، "تحليل تطور استخدام نظام التسوية اللحظية والمقاصة الإلكترونية ARTS/ATCI في النظام المصرفي في الجزائري"، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، العدد 02، المجلد 02، 2016.
- عبد الرزاق ابراهيمي وآخرون، "أهمية استخدام وسائل الصيرفة الإلكترونية في تطوير الخدمات المصرفية: دراسة حاله بنك الفلاحة والتنمية الريفية والبنك الوطني الجزائري بولاية سطيف"، مجله دراسات اقتصاديه، العدد01، المجلد07، جوان 2020
- زغدار احمد، حميدي كلثوم، "تقييم أداء نظام الجزائر للتسوية الفورية (ARTS) في النظام المصرفي في الجزائري خلال الفترة 2006-2014"، مجله البحوث والدراسات العلمية، العدد9، المجلد2، ديسمبر 2015
- مداح عرايبي الحاج، برك نعيمه، "أهمية البنوك الإلكترونية في تفعيل وسائل الدفع الإلكترونية في الوطن العربي الواقع والأفاق"، مجله الاقتصاد الجديد، العدد 02، جانفي 2010
- "بنك الجزائر"، التقارير السنوية لسنوات 2020، 2021، 2022.